موقف الزمخشري من القراءات السبعية في الكشاف

ـ دراسة في السّبع المثاني والسور الطوال ـ

أ.م.د.عبد الله حسن أحمد * و أ.م.د.أحمد إبراهيم خضر**

تأريخ التقديم: ٢٠١٠/١٠/٤ تأريخ القبول: ٢٠١١/١/١٥

المقدمـــــة

الحمد لله الذي عنت الوجوه لعظمته وخشعت الأصـــوات لكلامـــه وأنـــزل القرآن على خير خلقه، لقد جاء القرآن ممثلاً لأعلى صور الفصاحة ,ابلغ معـــاني القول فأعجز الخلق قاطعةً، وتمثل القراءات القرآنية، ولا سيّما السبعيّة المتواترة منها مناراً ساطعاً لتميّزها بحسن البيان وجمال الألفاظ وروعة التراكيـــب، وقـــد وجدنا من خلال قراءتنا المتواضعة أنّ الزمخشري في الكشاف يُرجّح بعض هذه القراءات ويُضعِّف بعضها الآخر، ولكون القراءات السبعية متواترة لا يجوز فيها المفاضلة. أردنا أن نرصد هذه الظواهر في دراسة بسيطة فجاء بعنوان **(موقـــف الزمخشري من القراءات السبعية ـــ في الكشاف ـــ دراسة في السبع المثـــاني والسور الطوال)** (١)، والسور الطوال أولها: سورة البقرة وآخرها ســـورة التوبـــة (براءة)، ولابد من الإشارة إلى أنّ هناك رســـالتيْ ماجـــستير الأولـــى: بعنـــوان **(التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية في تفسير الزمخـــشري)** للطالـــب عبـــد الله سليمان محمد بإشراف أ. م. د. عبد الستار فاضل، مقدمـــة إلـــى كليـــة الآداب،

* قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

** قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(١) ورد مصطلح الســـور الطوال في: البرهان في علوم القـــرآن للزركشي، بـــاب مَعْرِفَـــة تقسيمه بحسب سوره وقد ذكره صاحب كتاب الاتقان في علوم القرآن للسيوطي، باب ما نزل مفرّقاً وما نزل جمعاً.

جامعة الموصل/ ٢٠٠٣، والثانية: **(التوجيه اللغوي والنحوي للقراءات السبع في كتاب " غيث النفع للصفاقسي** " للطالبة خالد عمر سليمان بإشراف أ. م. د. عبد الستار فاضل، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة الموصل/ ٢٠٠٤، وبعد الاطلاع على الرسالتين وجدنا أن الطالب في الرسالة الأولى حاول تخريج قراءات الزمخشري ومرّ سريعاً على بعض المواقف التي فيها ترجيح أو تضعيف كما في ص ٣٤ ــ ٣٥، أما صاحبة الرسالة الثانية، فقد خصّصت مبحثاً بعنوان: **(ردوده على مطاعن النحويين)** ص ١٤٦، تعرّضت فيه لقراءتين سبعيتين أوردهما الزمخشري في موضع الطعن، وحاولت الباحثة الردّ عليه، وإن دراستنا تختلف عمّا ذكر فنحن أولاً نورد رأي الزمخشري الذي فيه ترجيح أو تضعيف، ثم نردفه برأي من وافقه من العلماء، وبعد ذلك نأتي بالأدلة العلمية على فساد ما ذهب إليه الزمخشري، ولا يجوز تفضيل قراءة على أخرى لأنهما متواترتان قرأ بهما النبي ﷺ.

أما عن المنهج المتبع في الدراسة فقد اخترنا ترتيب القراءات حسب ورودها في المصحف الشريف لصعوبة تبويبها على مباحث جامعة، لأنها لا تشكل ظواهر تستحق التصنيف.

وبعد هذا نقول ما قمنا به هو محاولة يسيرة للتوفيق بين القراءتين السبعيتين، فإن وُفِّقْنا فمن الله وأنْ قصّرنا فمن أنفسنا، والكمال لله وحده

(١) قوله تعالى: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ (سورة الفاتحة، الآية: ٤).

" قرأ عاصم والكسائي **(مالِك)** بألف، وقرأ الباقون **(مَلِك)** بغير ألف " [١].

قال الزمخشري: " وقرئ **(مَلِك)** [٢] وهو الاختيار لأنه قراءة أهل الحرمين ولقوله تعالى: ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ (غافر: ١٦)، ولقوله: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ (الناس: ٢)، ولأنّ المُلْكَ يَعُمُّ والمِلْكُ: يخصّ " [٣].

وإلى هذا الاختيار ذهب صاحب الكشف، وقال: " يلزم على قراءة ﴿ مَٰلِكِ ﴾ نوع تكرار، لأنَّ الربّ بمعناه أيضاً وبأنه تعالى وصف ذاته المتعالية بالمُلكية عند المبالغة في قوله: ﴿ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ (آل عمران: ٢٦) بالضمّ [٤].

ورجّح البيضاوي قراءة ﴿ مَلِك ﴾ بقوله: " وقرأ الباقون ﴿ مَلِكِ ﴾ وهو المختار، لأنه قراءة أهل الحرمين ولقوله تعالى: ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ ولما فيه من التعظيم. والمالك هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف يشاء من الملك. والمِلْكُ هو المتصرّف بالأمر والنهي في المأمورين من الملك " [٥].

ويمكن أن نجمل أوجه التفضيل والترجيح لأسباب عندهم منها:

١ ــ أنها قراءة أهل الحرمين.

٢ ــ أنهم استدلوا بقوله تعالى: ﴿ لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ ﴾ (غافر: ١٦).

٣ ــ الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ (الناس: ٢).

٤ ــ (المُلْك) بالضم يعم و (المِلْكُ) بالكسر يخص.

---

(١) السبعة في القراءات، ابن مجاهد/ ١٠٤، التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني/ ١٨.

(٢) هي قراءة باقي السبعة، وزيد وأبي الدرداء، وابن عمر، والمسور، وكثير من الصحابة والتابعين، ينظر: روح المعاني، الآلوسي ١/ ١١٢، البحر المحيط، أبو حيان ١/ ١٣٨.

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري/ ٢٨.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي القيسي ١/ ٢٥ ــ ٢٩.

(٥) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي/ ٢٧.

٥ ــ إنّ قراءة (مالك) تكرار للفظة (ربّ).

وقد ردّ الآلوسي على هذه الأوجه وكما يأتي:

أولاً: قراءة أهل الحرمين لا تدلُّ على الرجحان، لأنه لو سلم أنّ أوائلهم أعلم بالقرآن لا نسلم ذلك في عهد القرّاء المشهورين، وعلى هذا عدّ صحيح البخاري مقدّماً على (موطأ مالك) وهو عالم بالمدينة.

ثانياً: إنّ الاستدلال بقوله تعالى: ﴿لِّمَنِ ٱلۡمُلۡكُ ٱلۡيَوۡمَۖ﴾ (غافر: ١٦) يخدشه قوله تعالى: ﴿لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ﴾ (الانفطار: ١٩)، فإنّه سبحانه أراد باليوم يوم القيامة، ونفي المالكية عن غيره يقتضي إثباتها له إذ السياق لبيان عظمته تعالى.

ثالثاً: أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ (الناس: ٢)، فلأن ما في ﴿ٱلنَّاسِ﴾ مغاير لما هنا، لأنّ ﴿مالكِ ٱلنَّاسِ﴾ لو كان كما قرئ به شذوذاً [*] يتكرر مع (ربّ الناس)، وأما هنا فلا تكرار لاختلاف المقام [١].

رابعاً: وقولهم ﴿ٱلۡمُلۡكُ﴾ بالضم يعمّ و (**المِلْك**) بالكسر يخص، فالظاهر أنّ بين المالِكِ والمَلِك عموماً وخصوصاً فـ (يوسف)عليه السلام كان مالك رقاب المصريين في القحط وبمقتضى شرعهم، مَلِكٌ، والسلطان على بلد لا مُلك له فيها غير مالكٍ[٢].

واختلف العلماء في أيّهما أبلغ (ملِك أو مالِك) فقيل (مَلِك) أعم وأبلغ، لأنّ كل مَلِك مالكٌ وليس كلّ مالكٍ مَلكاً وهو اختيار أبي عبيد [٣] إلى أنّ (مالِكاً) أبلغ، لأنه يكون مالكاً للناس وغيرهم فـ (المالِكُ) أبلغ تصرّفاً وأعظم، وإليه ترجع

(*) لم نجد أصلاً لهذه القراءة.

(١) روح المعاني، الآلوسي١/ ١١٢.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١١٢ ــ ١١٣.

(٣) ينظر: كتاب القراءات، أبي عبيد القاسم بن سلام/ ٩٧٩.

قوانين الشـــرع، ثم عنده زيادة التمليك، واحتجّ بعضهم أنّ (مالكاً) أبلغ لأنّ فيــه زيادة حرف فلقارئه عشر حسنات [١].

خامساً: وأما التكرار الذي ذكــره صاحب الكشف، فقــــد ذكــر الجــوهري أنّ (الربَّ) كان يُطلق على (المَلِك) [٢].

وهكذا نجد الترجيح لإحدى القراءتين، وهذا غير جائز ولا محمود. قال أبو شامة المقدسي (ت ٦٦٥ هــ): " أكثَرَ المصنفون في القراءات والتفاســير مــن الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين. . . وليس هــذا بمحمــود بعــد ثبــوت القراءتين وصحّة اتِّصاف (الرَّب) ﷻ بهما فهما صفتان لله تعالى [٣].

والذي يبدو لنا أنّ كل قراءة انمازت بدلالات اعجازية تجلّت في وجوه منها:

١ ــ أنّ ﴿ مَٰلِكِ ﴾ تفيد مملوكاً، و﴿ مَلِكِ ﴾ تفيد الأمر وسعة المقــدرة، لأنــك تقول: الله مالك الملائكة والأنس والجن [٤]. و(المالك) أوسع من ﴿ ٱلۡمُلۡكُ ﴾

٢ ــ أنّ قراءة ﴿ مَٰلِكِ ﴾ تعني أنه مالك الناس وغيرهم، فالمالك أبلــغ تــصرفاً وأعظم وإليه ترجع قوانين الشرع ثم عنده زيادة التمليك [٥]، وقراءة ﴿ مَلِكِ ﴾ أعم وأشمل، لأنه المتصرف وصاحب الأمر والنهي في الجمهور والأعيان المملوكة [٦].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي ١/ ١٣٠، وينظر: فتح القدير الجامع بين فنّــي الروايــة والدراية من علم التفسير، الشوكاني ١/ ٢٢.

(٢) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري/ ٣١٣.

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، عبد الــرحمن بــن اســماعيل بــن ابراهيم المقدسي١/ ٧٠.

(٤) الفروق الدلالية، أبو هلال العسكري/ ١٩٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٣٠.

(٦) التحرير والتنوير، ابن عاشور ١/ ١٧٥.

٣ ــ قراءة ﴿ مَـٰلِكِ ﴾ أبلغ في مدح الخالق و ﴿ مَلِكِ ﴾ أبلغ في مدح المخلوقين، وإذا كان الله تعالى (مالكاً) كان (مَلِكاً) (١).

٤ ــ إنّ صيغة ﴿ مَلِكِ ﴾ صفة مشبّهة على وزن (فَعِل) تدلّ على الثبوت والاستمرار واللزوم على وجه الدّوام (٢)، وهي بذلك صفة دائمة لله لا تتغير.

وبعد البيان الإعجازي للقراءتين نقول كما قال الآلوسي: " فهما نيّرا سواريها وقطبا ملك دراريها" (٣). فالقراءتان (فرسا رهانٍ) ولا فرق بين (المالِك) و (الملِك) صفتين لله تعالى، والمدار على الرحمة، لا سيما والأمر جدير والترغيب فيه أرغب ولا يُخال الحال من ترهيب ولا تخلو القراءتان من النكت البليغة، ولابد من حسن الظن بهما (٤).

(٢) قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (سورة الفاتحة، الآية: ٦).

﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ (سورة الفاتحة، الآية: ٧).

قرأ قُنْبل بالسين حيث وقعا والباقون بالصاد (٥)، وقرأ ابن كثير بالسين في كلّ القرآن في رواية القوّاس وعُبَيد بن عقيل عن شِبل، وروى البَزّي وعبد الوهاب بن فُلَيح عن أصحابهما عن ابن كثير بالصاد في كلّ القرآن، وروى هارون الأعور عن أبي عمرو أنه كان ربما يقرأ بالسين وربّما قرأ بالصّاد (٦)، وحدّد مكي القيسي أنّ (السين) قراءة قنبل عن ابن كثير (٧).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٣٠.
(٢) معاني الأبنية في العربية، فاضل السامرائي/ ٧٤.
(٣) روح المعاني ١/ ١١٢.
(٤) المصدر نفسه ١/ ١١٢.
(٥) التيسير في القراءات السبع/ ١٩.
(٦) السبعة/ ١٠٥.
(٧) الكشف ١/ ٣٤.

قال الزمخشري: " السِّراط الجادّة من سَرَط الشيءَ إذا ابتلعه لأنـــه يـــسترط السّابلة إذا سلكوه كما سُمِّيَ لقماً لأنه يلتقمهم و ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ من قلب السين صــاداً لأجل الطّاء، كقوله: مصيطر في مسيطر، وقد تشمّ الصّاد صوت الزّاي، وقــرئ بهنّ جميعاً، وفصاحهنّ إخلاص الصّاد وهي لغة قريش، وهي الثابتة في الإمــام ويجمع سُــرُطاً نحو: كتاب وكتُب، ويذكّر ويؤنّث كالطريق والسبيل، والمراد به طريق الحق وهو ملّة الاسلام " [١].

وقد رجّح مكي القراءة بالصاد بقوله: " فإن قيل فما اختيــارك فـــي ذلـــك ؟ فالجواب أنّ الاختيار (بالصاد) إتباعاً لخط المصحف ولإجماع القرّاء عليه " [٢]

وذكر البيضاوي رأي الزمخشري دون أن يبيّن الأفــصـــح منهمـــا، واكتفـــى بالإشارة بقوله: " والباقون بالصاد وهو لغة قريش، والثابت في الإمــام وجمعـــه سُرُط كَكُتُب، وهو كالطريق في التذكير والتأنيث " [٣].

وإلى هذا الترجيح ذهب أبو حيان بقوله: " وإبدال السين صاداً هي الفصحى، وهي لغة قريش، وبها قرأ الجمهور وبها كتبت في الإمام " [٤].

ووافق الآلوسي من سبقه بترجيح القراءة بالصاد بقوله: " والـــصّاد عنـــدي أفصح وأوسع وأهل الحجاز يؤنثون ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ كالطريق والسبيل " [٥]

وإذا كان من يُرّجح القراءة (بالصاد) وهم الأكثرون، نجد من يعد القراءة (بالـــسين) هي الأصل، قال القرطبي: " وقرئ السِّراط بـــ (السين) من الاستراط بمعنى الابـــتلاع كأن الطريق يسترط من يسلكه والسين. . . وقرئ بزاء خالصة والسين الأصـــل " [٦]،

(١) الكشاف/ ٢٩.
(٢) الكشف ١/ ٣٥.
(٣) أنوار التنزيل ١/ ٣٦.
(٤) البحر ١/ ١٤٣.
(٥) روح المعاني ١/ ١٢٤.
(٦) الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٣٦.

وهناك من يعدّ القــراءة (بالسين) الأيسر، فقد ذكــر ابن مجاهد " وحدّثني محمــد بــن علــي الكــسائي عــن خلــف قــال: ســمعت الكــسائي يقــول: " الــسين فــي ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ أيسر في كلام العرب، ولكني أقرأ(بالصّاد) أتّبعُ الكتابَ، الكتابُ بالــصاد " [1] وهكذا نجد من يرجح قراءة (الصّاد) وهم الأكثرون ومن يُعد القراءة بالسين الأيــسر وهي الأصل.

وخلاصة الأمر: أنّ القراءة بالسين هو الأصل، وإنما أبدلوا منها صاداً لأجل الطــاء التي بعدها، ومما يدل على أنّ السين هو الأصل، أنه لو كان الصاد هو الأصل لم يُــرَدّ إلى السين لضعف السين، وليس من كلام العرب أن يردّوا الأقوى إلى الأضعف، وإنما الأصل أن يُرَدّ الأضعف إلى الأقوى، وحجّة من قرأ (بالصاد) أنه اتّبع خط المــصحف، وأمّا (السين) فحرف مهموس منه تُسَفّل وبعدها حرف (الطّاء) مجهور مستعل، واللفــظ بالمطبق المجهور بعد المُستفّل المهمــوس فيه تكلّف وصــعوبة فأبــــدل مــن الــسين صــاداً لمؤاخاة (الطّاء) في الإطباق، وهــذا أسهل وأخف على اللــسان[2]، وإلى هــذا الرأي ذهب ابن مجاهد [3] والبيضاوي [4] وأبو حيان [5] والآلوسي [6].

فالأصل إذن القراءة بالسين، وهي في اللغة تعني: الابتلاع، يُقال: سَــرِطْت الشيء بالكسر أسرَطُه سَرَطاً: بَلِعتُهُ واسترَطه: ابْتَلَعَه. ومعناها في الآية الطريــق والسبيل، والمراد بها طريق الحقِّ وهي مِلّة الإسلام [7].

(١) السبعة/ ١٠٧.
(٢) الكشف ١/ ٣٤.
(٣) السبعة/ ١٠٧.
(٤) أنوار التنزيل ١/ ٣٦.
(٥) البحر المحيط ١/ ١٤٣.
(٦) روح المعاني ١/ ١٢٤.
(٧) الصحاح/ ٤٩٠.

و (السِّـــراط والصِّـــراط) كما مــــــرَّ بنـــا لغتـــان، قـــال الجوهـــــري: " والسِّـــراط لغة في الصِّراط " (١).

(٣) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية: ٦).

جاء في باب الهمزتين المتلاصقتين في كلمة واحدة: " اعلـــم أنهمـــا إذا اتفقتا بالفتح نحو: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾، . . . فإن الحـــرميين وأبـــا عمـــرو وهـــشاماً يُسَهِّلون الثانية منها، وورش يبدلها ألفاً، والقياس أن تكون بين بين. . .، والباقون يحققون الهمزتين (٢).

قال الزمخشري: " ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ بتحقيق الهمزتين والتخفيف أعرب وأكثـــر. . . فإن قلت ما تقول فيمن يقلب الثاني ألفاً ؟ قلت هو لاحن خارج عـــن كـــــلام العرب خروجين، أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحـــدّه أن يكون الأول حرف لين. والثاني: حرفاً مدغماً نحـــو قولـــه: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾. . .، والثاني: إخطاء طريق التخفيف، لأن طريق التخفيف الهمزة المتحركة المفتـــوح قبلها أن تخرج بين بين، اما القلب ألفاً، فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتـــوح مـــا قبلها كهمزة رأس " (٣).

وقد وافق البيضاوي الزمخشري في عدّ قراءة ورش [قلب الهمـــزة الثانيـــة ألفاً] لحناً، إذ يقول: " وقرئ ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ بتحقيق الهمزتين وتخفيف الثانية بين بين، وقلبها ألفاً وهو لحن لأن المتحركة لا تقلب، ولأنه يؤدي إلى جمع الساكنين على غير حدّه. . . " (٤).

---

(١) المصدر نفسه/ ٤٩٠.
(٢) التيسير في القراءات السبع/ ٣١ ــ ٣٢.
(٣) الكشاف/ ٤١.
(٤) أنوار التنزيل ١/ ١٣٢.

وقد ردّ أبو الثنـــاء الآلوسي على الزمخشري بعد أن أورد رأيه كلاماً وبيّن أن ما قالوه مذهب البصريين، والكوفيون أجازوا الجمع على غيــر الحــدّ الــذي اختاره البصريون، ووصف رأي الزمخشري بإســاءة الأدب فــي التعبيــر وأن هـــــذه قـــــراءة ســــبعية متـــــواترة فــــلا يجــــوز الطعـــــن فيها [(١)].

وقد وجهت قراءة ورش (بالهمزة والتعويض) على كره الجمع بين همــزتين متواليتين، فخفف الثانية وعوّض عنها مــدّة، كما قالوا: (آدم وآزر) وإن تفاضلوا في المدّ على قدر أصولهم [(٢)].

ولما كانت الهمزة المفردة ثقيلة فتكريرها أعظم استثقالاً، وعليه أكثر العــرب وكلّ القرّاء قد خففوا الثانية إذا كانت ساكنة استثقالاً فتخفيفها إذا كانت متحركــة أولى، لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل، ومن القرّاء من كره اللفظ بــالهمزة المفردة فخففوها ســاكنة ومتحركة مثل (يُؤْمِن) في قولــه تعالى: ﴿ مَن كَانَ مِنكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٣٢)، و (يُوَاخذ) في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم ﴾ (سورة النحل، الآية: ٦١)، فكان تخفيفها إذا تكــرّرت أولــى وأقيس [(٣)].

ومن المحدثين من حاول تعديل القاعدة التي لا تجيز (الجمع بين الــساكنين بقلب الهمزة الثانية ألفاً) إلى جواز (الجمع بين الساكنين في مثــل ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ بقلب الهمزة الثانية ألفاً كما يجوز تخفيف الهمزتين) استناداً إلى أنها قراءة سبعية متواترة، قُرئت بقلب الهمزة الثانية ألفاً وهي رواية ورش [(٤)].

---

(١) روح المعاني ١/ ١٧٦.
(٢) الحجة في القراءات السبع/ ٦٦.
(٣) الكشف ١/ ٧٣ ــ ٧٤.
(٤) نظرية النحو القرآني، نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية، الأنصاري/ ١٢١ ــ ١٢٢.

(٤) قوله تعالى: ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا ﴾ (سورة البقرة، الآية: ١٢٨).

قرأ ابن كثير ﴿ وأَرْنا ﴾ و ﴿ رَبِّ أَرْني ﴾ (سورة الأعراف، الآية: ١٤٣) و ﴿ وأَرْنا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانا ﴾ (سورة فصلت، الآية: ٢٩)، ساكن الرّاء. وقرأ نافع وحمزة والكسائي ﴿ وَأَرِنَا ﴾ بكسر الرّاء في ذلك كله [١].

قال الزمخشري: " وَقُرِئ ﴿ وأَرْنَا ﴾ بسكون الرّاء قياساً على (فَخْذ في فَخِذ)، وقد استرذلت لأنّ الكسرة المنقولة [*] من الهمزة الساقطة دليل عليها فإسقاطها إجحاف " [٢].

وذهب البيضاوي إلى ما ذهب إليه الزمخشري بقوله: " وقرأ ابن كثير والسوسي عن أبي عمرو ويعقوب وَأَرْنَا " [*] قياساً على فَخْذٍ في فَخِذ، وفيه إجحاف، لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها " [٣].

وقد ردّ كثير من العلماء كالقرطبي إجحاف الزمخشري ومن وافقه إذ يقول: " وقرأ عمر ابن عبد العزيز وقتادة وابن كثير. . . ﴿ أَرْنَا ﴾ بسكون الرّاء واختاره أبو حاتم. . . وأصله (أَرْئِنا) بالهمز، فمن قرأ بالسكون قال: ذهبت الهمزة وذهبت حركتها وبقيت الراء ساكنة على حالها، واستدل بقول الشاعر:

أَرْنـا إِداوةَ عبد الله نملؤهـا　　　مِنْ ماءِ زمزم إنَّ القوم قد ظمئوا [٤]

---

(١) السبعة/ ١٧٠، وينظر: التيسير في القراءات السبع:/ ٧٦، والبحر ١/ ٥٢٥.

(*) في المطبوع من الكشاف (منقولة) والصواب ما أثبتناه.

(٢) الكشاف/ ٩٧.

(*) في المطبوع من تفسير أنوار التنزيل (أَرِنا) بكسر الراء وهو خطأ والصواب ما أثبتناه

(٣) أنوار التنزيل ١/ ٢٣٥.

(٤) البيت ورد في: الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٠٢، والبحر ١/٥٦٢، وروح المعاني ١/ ٥٢٥ بلا نسبة، ولم أهتدِ إلى قائله.

ومن كسر فإنه نقل حركة الهمزة المحذوفة إلى الرّاء [1].

ولأبي حيان توجيه آخر، فهو يرى أنّ إسكان الرّاء تشبيه للمنفصل بالمتصل كقولهم: فَخْذٌ لأن الحركة فيه ليست للإعراب وعدّ رأي من أنكر هذه القراءة ليس بشيء، وقال هذا أصل مرفوض، وصارت الحركة كأنها حركة للراء، وقد سُمِع الإسكان في هذا الحرف نصّاً عند العرب، واستشهد بالبيت المذكور [2]. وقريب من توجيه أبي حيّان قول أبي الثناء الآلوسي فعدّ إسكان الرّاء تشبيهاً للمنفصل بالمتصّل فعُومل معاملة (فَخْذ) في إسكانه للتخفيف، وقد استعملته العرب واستشهد بالبيت الشعري المذكور، وفي التوجيه ردّ صريح للزمخشري فيما ذهب إليه، وأنّ مثل هذا لا ينبغي، لأن القراءة من المتواترات ومثلها موجود في كلام العرب العرباء [3].

وبهذا تتضح الصورة فهما قراءتان متواترتان، وقد وردتا عن النبي ﷺ فإنكار، أي من القراءتين ليس بشيء.

(٥) قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾

(سورة النساء، الآية: ١).

" قرأ حمزة وحده ﴿ والأَرْحامِ﴾ خفضاً. وقرأ الباقون ﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ نصباً " [4].

قال الزمخشري: " وقرئ ﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ بالحركات الثلاث فالنصب على وجهين. . . والجرّ على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديد، لأن الضمير المتصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك: مررت به وزيدٍ، وهذا غلامه وزيدٌ،

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٠٢.
(٢) البحر ١/ ٥٦٢.
(٣) روح المعاني ١/ ٥٢٥.
(٤) السبعة/ ٢٢٦، وينظر: التيسير في القراءات السبع/ ١٨، والكشف ١/ ٣٧٥.

شديدي الاتصال، فلما اشتدّ الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك مررت به وبزيد " [١].

فالزمخشري عدّ العطف بالظاهر على المضمر بغير السديد وهو (قبيح عند البصريين) قليل الاستعمال بعيد عن القياس، لأن المضمر في ﴿بِهِۦ﴾ عوض عن التنوين، ولأن المضمر المخفوض لا ينفصل عن الحرف، ولا يقع بعد حرف العطف، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر. فكما لا يجوز ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِالأَرْحام﴾، فكذلك لا يحسن: تساءلون به والأرحام، فإن أعدت الخافض حَسُنَ " [٢].

وقد ضعّف البيضاوي العطف على الضمير المجرور بقوله: " وقرأ حمزة بالجرّ عطفاً على الضمير المجرور وهو ضعيف لأنه كبعض الكلمة " [٣].

وقد تأرجح رأي الفرّاء بين القبح، لأنّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وبين جوازه من الشعر لضيقه، واستدل على جوازه في الشعر بقول الشاعر:

نُعَلِّق في مثل السَّواري سيوفَنا   وما بينها والكَعْبِ غَوْطٌ نفانفُ [٤]

وقد ردّ أبو حيان الأندلسي على مَنْ ضعّف هذه القراءة بقوله: وما ذهب إليه البصريون وتبعهم فيه الزمخشري. . . غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك وأنه يجوز وهو المختار لوروده في الكلام مطلقاً، لأن السماع يعضده والقياس يقويه السماع، وقد جاء عن العرب قولهم: (ما فيها غيره وفرسِه) بجر (الفرس) عطفاً على الضمير في (غيره) والتقدير ما فيها غيره وغير فرسه "، وقد كذّب أبو حيّان من أدّعى بغلط أو لحن هذه القراءة [٥].

(١) الكشاف/ ٢١٥.
(٢) الكشف ١/ ٣٧٥ ـــ ٣٧٦.
(٣) أنوار التنزيل ٢/ ٦٤.
(٤) معاني القرآن ١/ ١٧٧، والبيت في: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٢/ ٥٧٤، لمسكين الدّارمي، ينظر: ديوانه/ ٥٣.
(٥) البحر ٣/ ١٦٧ و ٢/ ١٥٦، ولمزيد من التفصيل في جواز عطف الظاهر على المضمر وروده في الشعر، ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٦.

وقد ثبت ذلك في لسان العرب نثرها وشعرها، وقد وافق الآلوسي ما ذهب إليه أبو حيان بعد أن أورد رأيه في الرّد على البصريين، واستشهد برأي لابن جني في الخصائص على تخريج هذه القراءة في باب(أن المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به) قولهم: رسمِ دار وقفت في طلله. . . أي رُبّ رسمِ دار، وكان رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت ؟ يقول: خيرٍ عافاك الله تعالى، أي: بخير بحذف الباء لدلالة الحال عليه، وعلى هذا التوجيه كانت قراءة حمزة [١].

وعند ابن يعيش الباء زائدة في هذه القراءة محذوفة لتقدم ذكرها [٢]، أو أنها قراءة، ولكنها حذفت، وإلى هذا ذهب القرطبي في أحد آرائه، ويستشهد بقول الشاعر [٣]:

مشائيم ليسوا مُصْلِحينَ عَشِيرةً ... وَلا ناعبٍ إلاّ بِبَيْنِ غُرابُها [٤]

فجرَّ وإن لم يتقدّم باء.

ونقل عن بعضهم أنّ الواو في قوله: ﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ للقسم، وهو شبيه بقولهم: (اتّق الله تعالى فو الله إنه مطّلع عليكم)، وترك الفاء، لأن الاستئناف أقوى الأصلين وهو وجه حسن [٥].

وقد أنكر بعض العلماء القسم بالرّحم وردُّ هذا الزعم فيكون القسم بالرّحِم كالقسم بمخلوقاته الدالة على وحدانيته وقدرته، تأكيداً لها حتى قَرَنَها بنفسه والله أعلم، ولله أن يقسم بما شاء ويمنع ما شاء ويبيح ما شاء فلا يبعد أن يكون قسماً، والعرب تقسم بالرّحم [٦].

(١) روح المعاني ٤/ ٥٣٧، وينظر: الخصائص، ابن جني ١/ ٢٨٤ ــ ٢٨٥.
(٢) شرح المفصل، ابن يعيش النحوي ٣/ ٧٨، وينظر: روح المعاني ٤/ ٥٣٧.
(٣) هو الأخْوَص الرياحي، ينظر: الكتاب، سيبويه ١/ ١٦٥.
(٤) الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٥ ــ ٦.
(٥) روح المعاني ٤/ ٥٣٧.
(٦) الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٥.

وبعد هذا نقول أنّ قراءة حمزة قراءة متواترة عن رسول الله ﷺ قــرأ بهــا سلف الأمة واتصل بأكابر قرّاء الصحابة، وكان حمزة صالحاً ورعــاً ثقــة فــي الحديث وهو من الطبقة الثالثة، ولد سنة ثمانين، وأحكم القراءة، وأمّ الناس ســنة مئة، وقد شنّ أبو حيان هجوماً عنيفاً على الزمخشري إذ يقول: " " وجسارته هذه لا تليق إلاّ بالمعتزلة كالزمخشري، فإنه كثيراً ما يطعن في نقل القرّاء وقراءتهم " [١]، وقريب من هذا رأي الآلوسي إذ قول: " فالتشنيع على هذا الإمام فــي غايــة الشناعة ونهاية الجسارة وربما يخشى منه الكفر، وما ذكر من امتنــاع العطــف على الضمير المجرور هو مذهب البصريين، ولسنا متعبدين باتباعهم" [٢].

(٦) **قولــــــه تعــــــالى:** ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ ﴾

(سورة النساء، الآية: ١١). " كلهم قرأوا ﴿ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ ﴾ نصباً إلاّ نافعاً فإنه قرأ ﴿ وَإِن كَانَتۡ واحدةٌ ﴾ رفعاً [٣].

قال الزمخشري: " وقرئ واحدة بالرفع على كان التامّة، والقراءة بالنــصب أوفق لقوله: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ ﴾ [٤]، وإلى هذا الترجيح ذهب ابن خالويــه بقولــه: " ﴿ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ ﴾ يقرأ بالنصب والرفع والنّصب أصوب " [٥].

واختار مكي قراءة النصب إذ يقول: " والنّصب الاختيار ليتآلف آخر الكــلام بأوله وعليه جماعة القرّاء " [٦].

---

(١) البحر المحيط ٣/ ١٦٧.
(٢) روح المعاني ٣/ ١٦٧.
(٣) السبعة/ ٢٢٧، والتيسير في القراءات السبع/ ٩٤.
(٤) الكشاف/ ٢٢٣.
(٥) الحجة في القراءات السبع/ ١٢٠.
(٦) الكشف ١/ ٣٧٨.

وقد وجّهت قراءة النصب على ﴿ كَانَ ﴾الناقصة واسمها ضمير محــذوف و ﴿ وَٰحِـدَةً ﴾ على الخبر، وبذلك وفّق بين آخر الكلام وأوله ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾ لأن الآخر قسيم الأول، فجرى على لفظه وحكمه، أما قراءة الرّفــع علــى ﴿ كَانَ ﴾ التّامّة بمعنى: حدث ووقع ويقوّي ذلك لمَّا كان القضاء في ارث الواحــدة لا فــي نفسها وجب أن يكون التقدير: فإن وقع أو حدث أرث ﴿ واحِدَة ﴾، أو حكــم ﴿ وَاحِدَة ﴾، وهذا يلزم الرفع فــي ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾ إلاّ أنــه جمــع بــين المــذهبين والمعنيين، فأضمر الاسم مع ﴿ نِسَآءً ﴾ وترك الإضمار مع ﴿ وَٰحِـدَةً ﴾ والقياس واحد [(١)].

فيكون المعنى على قراءة النصب: ﴿ كَانَتْ وَٰحِـدَةً ﴾ أي المولودة المفهومــة من الكلام ﴿ وَٰحِـدَةً ﴾ أي امرأة ليــــس معهــا أخ ولا أخــــت، وقــد رجّــح الآلوســي قراءة الرفع بقوله: " وقال ابن تمجيد: القراءة بالرفع أَوْلــى وأنــسب للنظم لتفكّك النظم في قراءة النصب بحسب الظاهر فإنه إن كان ضمير ﴿ كَانَ ﴾ راجعاً إلى الأولاد فسد المعنى كما هو ظاهر وإن كان راجعاً إلى المولودة كمــا قالوه يلزم الإضمار قبل الذَّكر، وكِلا الأمرين مرتفع على قراءة الرفع إذ المعنــى وإن وجدت بنت واحدة من تلك الأولاد، والمحققون لا ينكرون مل هذا الإضمار " [(٢)].

وهكذا نجد من لا يفضل قراءة نافع (الرفع) ومن يُفَضّلها، ونحن لا نميل إلى تفضيل قراءة على أخرى فهما قراءتان متواترتان، وردتا عن النبي ﷺ وتفــضيل واحدة على الأخرى فيه تعسّف لأحد القرّاء وهذا لا ينسجم وما اتصفوا بــه مــن سمات جليلة أخذوا القراءة عن التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ.

(١) الكشف ١/ ٣٧٨.
(٢) روح المعاني ٣/ ١٦٥ ــ ١٦٦.

(٧) قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ (سورة المائدة، الآية: ١١٩).

اختلفوا في نصب الميم ورفعها من قوله: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ فقرأ نافع وحده ﴿ هَٰذَا يَوۡمَ يَنفَعُ ﴾ نصباً، وقرأ الباقون ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ﴾ رفعاً [١].

قال الزمخشري: " قرئ ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ﴾ بالرّفع والإضافة وبالنّصب إما على أنه ظرف لـ ﴿ قَالَ ﴾ وإما على أن ﴿ هَٰذَا ﴾ متبدأ والظرف خبر، ومعناه هذا الذي ذكرنا من كلام عيسى عليه السلام واقع يوم ينفع، ولا يجوز أن يكون فتحاً كقوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ ﴾ لأنه مضاف إلى متمكن " [٢].

وقال أيضاً في قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ ﴾ (الانفطار: ١٩) من رفع يعني ﴿ يَوۡمَ ﴾ فعلى البدل من ﴿ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ ومن نصب فبإضمار يدانون لأنّ الدين يدل عليه أو بإضمار (اذكر) ويجوز أن يفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو محل رفع [٣].

فالزمخشري لم يجز قراءة النصب في ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ﴾ لأنه مضاف إلى متمكن، وأجاز قراءة النصب في ﴿ يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ ﴾ لأنه مضاف إلى غير متمكن.

قال مكي: وحجّة من نصب ﴿ يَوۡمَ يَنفَعُ ﴾ أنه جعل الإشارة بـ ﴿ هَٰذَا ﴾ إلى غير (اليوم) مما تقدم ذكره من الخبر والقصص في قوله: ﴿ وَإِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ﴾ (سورة المائدة: الآية: ١١٦) وليس ما بعد (القول) حكاية، فإن جعلته حكاية أضمرت ما يعمل في (اليوم) والتقدير: قال الله هذا الذي اقتصّ عليكم يحدث أو يقع في يوم ينفع وإذا لم تجعله حكاية فيعمل القول في (اليوم) على أنه ظرف

(١) السبعة/ ٢٥٠، التيسير في القراءات السبع/ ١٠١، والكشف ١/ ٤٢٣.
(٢) الكشاف/ ٣١٧.
(٣) المصدر نفسه/ ١١٨٦.

للقول، والمعنى قال الله تعالى هـــذا القصص أو هـــذا الخبر الذي أخبرتم به في يوم ينفع الصادقين أي سيقوله في ذلك اليوم، وأخباره تعالى التي ستكون بمنزلـــة الواقعة لصحتها، فلذلك يخبر عن المستقبل بلفظ الماضي وهو كثير فـــي القـــرآن فـــ ﴿ يَوْمَ ﴾ وهو منصوب ظرف خبر الابتداء ﴿ هَٰذَا ﴾ لأنه حـــدث، وظـــروف الزمان تكون أَخباراً عن الأحداث كقولهم: القتـــال اليـــوم، والخـــروج الـــساعةَ، والجملة في موضع نصب بـــ (القول).

ومذهب الكوفيين في فتح ﴿ يَوْمَ ﴾ أنه في موضع رفع خبر لـــ ﴿ هَٰذَا ﴾ و ﴿ هَٰذَا ﴾ إشارة إلى اليوم، ولكنه فتح عندهم وفَتْحُه بناءٌ لإضافته إلى الفعل لأنه غير متمكن في الإضافة إليه، والبصريون إنما يبنـــون الظرف إذا أضيف إلى فعـــل مبني، فإذا أضيف إلى فعـــل معرب لم يُبْنَ [(١)].

وذهب ابن خالويه إلى بعض ما ذكره مكي وعدّ قراءة النصب فـــي ﴿ يَوْمَ ﴾ ظرفاً للفعل، و ﴿ هَٰذَا ﴾ إشارة إلى ما تقدم من الكلام، والتقدير عنده والله أعلم: " هذا الغفران والعذاب في يوم ينفع الصادقين صدقهم إذ يكون (اليوم) ها هذا مبنياً على الفتح لإضافته إلى أسماء الزمان، لأنه مفعول فيه والفعـــل إذا أضيف إلـــى أسماء الزمان، فالمراد به المصدر دون الفعل [(٢)].

ولم يجز البيضاوي بنـــاء (اليوم) على الفتح وإضافته إلى (الفعل) وعنـــــده (اليوم) بالفتح ظرف لـــ ﴿ قَالَ ﴾ وخبر ﴿ هَٰذَا ﴾ محذوف أو ظرف مستقر وقـــع خبراً والمعنى: هذا الذي مرّ من كلام عيسى عليه السلام واقع يوم ينفع [(٣)].

---

(١) الكشف ١/ ٤٢٣ ــ ٤٢٤.
(٢) الحجة في القراءات السبع/ ١٣٦.
(٣) أنوار التنزيل ٢/ ١٧٧.

وأجاز الفــرّاء نصب (يومَ) لأنه مضاف إلى غير اسم وهو كقــول العــرب: مضى يومئذٍ بما فيه [(١)].

ووجّه أبو حيان قراءة النصب ﴿هَٰذَا يَوْمَ﴾ معتمداً على رأي الكوفيين الــذين يرون أنه مبني خبراً لــ ﴿هَٰذَا﴾ وبُني لإضافته إلــى الجملــة الفعليــة وهــم لا يشترطون كون الفعل مبنياً في بناء الظرف المضاف إلى الجملة، فعلــى قــولهم تتّحد القراءتان في المعنى، أما البصريون فيرون أنه معرب وخرج نصبه علــى وجهين:

الأول: أن يكون ظرفاً لــ ﴿قَالَ﴾ وهذا إشارة إلى المصدر فيكون منصوباً على المصدرية، أي قال الله هذا القول أو إشارة إلى الخبر أو القصص.

الثاني: أن يكون ظرفاً خبراً لــ ﴿هَٰذَا﴾ و ﴿هَٰذَا﴾ مرفوع على الابتداء والتقدير: هــذا الذي ذكرنا من كلام عيسى عليه السلام واقع يوم ينفع ويكون﴿هَٰذَا يَوْمَ﴾ جملة محكية [(٢)]، وهــو كما يبدو مأخوذ من رأي الزمخشري.

وهكذا نرى أن قراءة النصب لها أكثر من وجه، وأجــازه النحــاة علــى اخــتلاف توجيهاتهم، فضلاً عن أنها قراءة متواترة، فالقراءتــان جائزتــان، ولا يمكــن تفــضيل إحداهــا على الأخرى. . والله أعلم.

(٨) قوله تعــالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ (سورة الأنعام، الآية: ١٣٧).

" قرأ ابن عامر، وحــده ﴿وكذلكَ زُيِّنَ﴾ برفــع الــزاي ﴿لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ﴾ برفع اللام ﴿أولادَهُمْ﴾ بنصب الــدّال ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بيــاء، وقــرأ

(١) معاني القرآن، الفرّاء ١/ ٣٢٦.

(٢) البحر المحيط ٤/ ٦٧، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٢٨٤.

الباقون: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ ﴾ بنصب الزاي ﴿ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ ﴾ ﴿أولادهمْ﴾ خفضاً ﴿ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ رفعاً (١).

قال الزمخشري: " وأمّا قراءة ابن عامر: ﴿ قَتْلُ أَولادَهُمْ شُرَكائِهِمْ ﴾ برفع القتل ونصب الأولاد وجرّ الشّرُكاء على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، كما سُمج ورُدَّ **(زجّ القلوص أَبي مُزادة)** * فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف ﴿ شُرَكائِهِمْ ﴾ مكتوباً بالياء " (٢).

وقد ضعّف مكي القيسي قراءة ابن عامر وقال: " وهذه القراءة فيها ضعف للتفريق بين المضاف والمضاف إليه، لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف لاتساعهم في الظروف. . . فإجازته في القرآن أبعد " (٣).

وقريب من هذا التضعيف قول ابن خالويه الذي وصف القراءة بالقبح إذ يقول: " وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر " (٤)، وإلى هذا المعنى ذهب البيضاوي بقوله: " وقراءة ابن عامر. . . . وهو ضعيف في العربية معدود في ضرورات الشعر كقوله:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ. . . . .   زَجَّ القلوصَ أبي مُزادة " (٥)

---

(١) السبعة/ ٢٧٠، التيسير في القراءات السبع/ ١٠٧.
* شطر بيت سيأتي تخريجه.
(٢) الكشاف/ ٣٤٨.
(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٥٤.
(٤) الحجة في القراءات السبع/ ١٥١.
(٥) أنوار التنزيل ٢/ ٢٠٩، ولم أهتد إلى قائل البيت الشعري.

والتقدير: زَجَّ أبي مزادة القَلوصَ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بـ (القلوص) وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف خفض [١].

قال أبو حيان: جمهور البصريين يمنعون هذه القراءة ــ أعني قراءة ابن عامر ــ ولا يجيزون ذلك إلاّ في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان ﷺ قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ويردّ على الزمخشري بقوله: " وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب. . . وأعجب لسوء ظنّ هذا الرجل بالقرّاء الأئمة " [٢]، ثم يورد الشواهد على صحة هذه القراءة فيقول: إذا كان الفصل في المضاف والمضاف إليه بالجملة وارداً في كلام العرب (هو غلامُ إن شاء الله أخيك) فالفصل بالمفرد أسهل، وقد جاء الفصل في الاختيار. قرأ بعض السلف: ﴿ مُخْلِفَ وَعْدَهَ رُسُلِه ﴾ (ابراهيم: ٤٧) بنصب ﴿ وَعْدَهَ ﴾ وخفض ﴿ رُسُلِه ﴾ [٣]

وقد استعمل أبو الطيّب الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول إتباعاً لما ورد عن العرب فقال:

بَعَثْتُ إليه من لساني حديقةً　　　سقاها الحِجَى سَقْيَ الرياضَ السحائبِ [٤].

ففصل بالمفعول (الرياضَ) بين المصدر المضاف (سَقْيَ) و (السّحائِبِ) المضاف إليه قبل الإضافة وهو فاعله الأصل [٥].

ويشارك أبو الثناء الآلوسي، صاحب البحر في الردّ على الزمخشري، ويصف غلطه الصريح أشبه بالكفر وتغليط شيء منها في معنى تغليط رسول الله ﷺ بل تغليط الله ﷻ، ويعلل عذر الزمخشري بجهله في علمي القراءة والأصول، وأنه لم يفرّق بين

(١) الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري/ ٣٤٧.
(٢) البحر المحيط ٤/ ٢٣١.
(٣) المصدر نفسه ٤/ ٢٣٢، وينظر: الكشاف/ ٥٥٦.
(٤) شرح ديوان المتنبي، البرقوقي ١/ ٢٠١.
(٥) النحو الوافي، عباس حسن ٣/ ٥٣.

المضاف الذي يعمل وبين غيره، ومحققوا النحو قد فرّقوا بينهما بأن الثاني يفصل فيه بالظرف والأول إذا كان مصدراً أو نحوه يفصل بمعموله مطلقاً، لأن إضافته في نيّة الانفصال ومعموله مؤخر رتبةً، فلذلك ساغ فيه ولم يخص الشعر [(١)].

وقد صرّح ابن مالك بذلك وخطّأ الزمخشري وقال في كافيته:

وَظَرْفٌ أو شَبيهُهُ قَدْ يَفْصِلُ	جُزأي إضافةٍ وقد يُسْتَعْمَلُ
فصلانِ في اضطرارِ بعضِ الشُّعَرا	وفي اختيارٍ قد أضافوا المصدرا
لفاعلٍ من بعدِ مفعولٍ حَجَزْ	كقولِ بعضِ القائلين للرَّجَزْ
يَفْرُكُ حَبَّ السُّنبلِ الكُنافجِ	في القاعِ فَرْكَ القُطْنَ المَحَالجِ
وعُمْدَتي قراءةُ ابنِ عامرِ	وكم لها من عاضدٍ وناصرِ [(٢)]

ثم يعقب الألوسي بقوله: لو سلمنا أن قراءة ابن عامر منافية للقياس العربية لوجب قبولها بعد أن تحقق صحة نقلها، كما قبلت أشياء نافت القياس [(٣)].

ويعدّ القرطبي قراءة ابن عامر من فصيح كلام العرب لا من قبيحه، فهي قراءة متواترة ثبتت عن النبي ﷺ ووردت كلمة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالياء في مصحف عثمان ﷺ وهذا يدل على صحة هذه القراءة، ويوجه هذه القراءة على إضافة (القتل) إلى الشركاء، لأن (الشركاء) هم الذين زيّنوا ذلك ودعوا إليه، فالفعل مضاف إلى فاعله على ما يجب في الأصل، لكنه فرّق بين المضاف والمضاف إليه، وقدّم المفعول وتركه منصوباً، إذ كان متأخراً في المعنى وأخّر المضاف وتركه مخفوضاً إذ كان متقدماً بعد القتل والتقدير: وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ شركائِهم أولادَهم، أي قَتَلَ شركاؤُهم أولادَهم [(٤)].

(١) روح المعاني ٧/ ٣٨٤ ــ ٣٨٥.
(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك ١/ ٤٣٨.
(٣) روح المعاني ٧/ ٣٨٥.
(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٦٩.

فالقراءة لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد، فحسبها أنها قراءة سبعية متواترة محكمة من عربي صريح لا مجال فيه لغمز أو طعن، وهو من عصور الاحتجاج يحتج بكلامه العادي كأيّ عربي فما بالك إذا كان يروي قراءة متواترة محكمة [١].

(٩) قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ﴾

(سورة التوبة، الآية: ١٢).

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع ﴿أَيِمَةَ﴾ بهمز الألف وبعدها ياء ساكنة. وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿أَئِمَّةَ﴾ بهمزتين [٢].

قال الزمخشري: " فإن قلت كيف لفظ ﴿أَئِمَّةَ﴾؟ قلت همزة بعدها همزة بين أي: بين مخرج الهمزة والياء، وتخفيف الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأمّا التّصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز أن تكون قراءةً، ومن صرّح بها فهو لاحن محرف " [٣].

وقال أبو عمرو الداني: قرأ الكوفيون وابن عامر ﴿أَئِمَّةَ﴾ بهمزتين. . . والباقون بهمزة وياء مختلسة الكسر من غير مدّ [٤].

وعند خالويه القراءة إما بهمزتين مفتوحة ومكسورة، أو بهمزة وياء [٥].

وقال مكي: قرأ الكوفيون وابن عامر بهمزتين محققتين، والباقون بهمزة وبعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة [٦].

ووجهت القراءة الثانية (بهمزة وياء) وحملت على كره الجمع بين الهمزتين، فقلبت الثانية ياءً لكسرها بعد أن لُيّنت وحرّكت لالتقاء الساكنين [٧].

---

(١) نظرية النحو القرآني، د. أحمد مكي الأنصاري/ ٨١.
(٢) السبعة/ ٣١٢.
(٣) الكشاف/ ٤٢٥.
(٤) التيسير في القراءات السبع/ ١١٧.
(٥) الحجة في القراءات السبع/ ١٧٣.
(٦) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٩٨.
(٧) الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه/ ١٧٣.

ويعلل مكي إبدال الهمزة الثانية ياءً بقوله: إذ لا يوجد في كـلام العـرب همزتـان محققتان، والثانية ساكنة، هذا أمر قد ترك استعماله العربُ والقرّاء، ويرى عدم وجـوب تحقيق الهمزة الثانية لأن أصلها السكون، ولما وجب تخفيفها خُفِّفت علـى مـا يجـب للساكنة من التخفيف وهو البدل، فأبدل منها ياء مكسـورة، لأنها مكسورة كمـا يبـدل منها ألف لو كانت ساكنة وعلى هذا جرى: أأدم وأأتى وأأمن (١).

وقد ردّ أبو حيـان على الزمخشري بقوله: " وكيف يكون ذلك لحنـاً وقد قـرأ بـه رأس البصريين النحاة أبو عمرو وقارئ مكّة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع " (٢)، نقول هذه قراءة سبعية متواترة.

وقد وثّق ابن مجاهد القراءتين ولا يجوز التجريح أو وصفها بـاللحن لمجـرد أنهـا خالفت شيئاً من القواعد النحوية، أليس من الأجدر بنا أن نُعدِّل هـذه القواعـد بحيـث تشمل جميع الموارد والشواهد، ولو كان في هذا التعديل إضعاف للقواعد لالتمسنا لهـم المعاذير ولكن العكـس هو الصحيح (٣).

الخاتمـــة:

إنّ بحثاً صغيراً كبحثنا هذا لا تظهر فيه نتائج جمّة، ومع ذلك استطعنا أن نرصد بعض هذه النتائج منها:

١ ــ إن مجموع القراءات السبعية التي ظهر فيها الترجيح والتضعيف تسع قـراءات، ثلاث قراءات منها فيها ترجيح، وكانت عبارات الزمخشري في التـرجيح قـد تمثلـت بالعبارات الآتية: (وهو الاختيار، فصاحهن، أوفق) أما قراءات التضعيف وعددها سـت

---

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/ ٤٩٩ ــ ٥٠٠.
(٢) البحر المحيط ٥/ ١٧.
(٣) نظرية النحو القرآني، أحمد مكي الأنصاري/ ٥٤.

قراءات فكانت العبارات بـ (لاحن خارج عن كلام العرب، استرذلت، ليس بالسدّيد، لا يجوز تكررت مرتان، سمجاً).

٢ ـ لقد وافق عدد من العلماء رأي الزمخشري في الترجيح كصاحب الكشف والبيضاوي في حين ردّ عدد آخر على مزاعم الزمخشري كالآلوسي مثلاً.

٣ ـ وكان أبو حيّان بالمرصاد لآراء الزمخشري، فهو يردّ عليه بعنف ويصفه بعبارات قاسية.

٤ ـ أغلب قراءات التضعيف جاءت على رأي البصريين، والكوفيون يجيزون هذه القراءات.

وبعد هذا، نقول أنّ كِلا القراءتين وجه من وجوه الإعجاز ولا يجوز تفضيل إحداهما على الأخرى، ولا سيّما أنهما متواترتان قرأ بهما النبي ﷺ.

AL-Zamakhs havi's stand for AL-Sabi'yo Reading in AL-Kashshaf

-Astady in Al-Sabi' AL-Mathanee and Long sura -

Asst. Prof.Dr.Ahmed Ibraheem Khidhir &
Asst. Prof.Dr.Abdullah Hasan Ahmed

ABSTRACT

It has been found out that Al-Zamakhshary in his book 'Al-Kashaf' prefers some recitations and considers others weak. As the seven recitations are agreed upon, comparison is not allowed.

It is our aim here to explore these phenomena in this study untitled (Al-Zamakhshary's attitude tot he seven recitations in 'Al-Kashaf': a study of the opening chapter (Al-Fatiha) and the long surus. The first long sura is Al-Baqara (The Cow), and the last one is Al-Tawba (Repentance). The study gives Al-Zamakhshary's opinion and others' who agreed with him. Then we give the scientific evidence to prove him wrong, and that the two recitations are agreed upon and that both were used by the prophet.